السودان..
رئيس في إيقاف التنفيذ

٣

الفصل الثالث

كيف تم اختياري مرشحًا للرئاسة؟ ولماذا حاتم السر؟

obeikan.com

obeikan.com

كيف تم اختياري مرشحًا للرئاسة ؟ ولماذا حاتم السر ؟

■ ■ ■

« في هذا الفصل ننظر كيف لرغبات الآخرين أن توجه خياراتنا برياحها».. كيف تم الاختيار:

ظلت لجنة الانتخابات فى الحزب الاتحادى الديمقراطى برئاسة مولانا السيد محمد الحسن الميرغنى وأركان حربه الذى يضم:طه على البشير، بابكر عبدالرحمن بابكر،ميرغنى بركات،على احمد السيد،إنعام عبدالحفيظ وسكرتارية الدكتور بشارة صديق بشارة،محمد فاروق على إدريس،محمد المصطفى،حافظ الحسين،ظلت فى حالة انعقاد دائم بمقر اللجنة الكائن بالجناح الشمالى الشرقى بدار أبو جلابية بحى الميرغنية بالخرطوم بحرى، وكانت حالة الانعقاد شبه دائمة للدرجة التى حدت ببعض أعضاء اللجنة ترك أعمالهم الخاصة وهجر المداومة بمكاتبهم وتفرغوا تماما وانقطعوا للقيام بمهام المتابعة والتنسيق لانجاز هذا الملف المتشعب والمعقد،وكانوا يسابقون الزمن ويحاولون فى وقت وجيز الانتهاء من تحديد أسماء المرشحين واستكمال الإجراءات والشروط والمطلوبات التى حددها قانون الانتخابات للترشيح ومن بينها استمارات التزكية لمرشح رئاسة الجمهورية وللمرشحين لمنصب الوالى.

بطبيعة الحال وبرغم الزخم الكبير، و العمل المتواصل، فإن اللجنة لم تكن تعمل فى جزيرة معزولة بعيداً عن أجهزة الحزب ومؤسساته القيادية، بل كانت على تنسيق دقيق مع الهيئة القيادية للحزب بحيث تعرض عليها كل ما تتوصل إليه وتناقشه، وتقارنه مع سياسة الحزب ومخططاته العامة، وبعد رسم المعالم الرئيسية في الاجتماعات القيادية كانت تأخذ منها تفويضاً لما تنوى القيام به، وكان ذلك يتم عبر رئيس لجنة الانتخابات، الذى صادف أنه كان فى ذات الوقت عضواً بالهيئة القيادية، مما يسر الكثير من عوائق «السير

التنظيمي» الذي تتطلبه هيكلة العمل النظامي، فكسر الروتين وبفعل ذلك اختصت اللجنة بمزية أن تسير معاملاتها الداخلية فى سلاسة ويسر، و غالباً ما كانت اللجنة مثالاً للمثابرة الدؤوبة، فهي تقوم ببث الطمأنينة فى نفوس أعضاء الهيئة القيادية وتجيب على كل أسئلتهم واستفساراتهم وتخوفاتهم من خلال تقاريرها، وما فاتني ذكره هو أن للجنة أساساً قاعدياً مقدراً مكنها من أن تقف بهذا الشكل القوي، فكانت تردها التقارير من كافة ولايات السودان عبر المناديب من شباب الحزب الذين دفعت بهم إلى الولايات وكلفتهم بالتنسيق اليومى مع رئاسة اللجنة فى الخرطوم.

بالرغم من موقفي المبدئي حول الانتخابات، كنت أولي عمل اللجنة اهتماماً كبيراً، فقد كان يغريني النشاط الكبير الذي تميزت به، كانت مشاهدتي توحي بأن الأمور قطعت شوطاً كبيراً فى الاستعدادات والجاهزية والتحضيرات المطلوبة للانخراط فى العملية الانتخابية، وبالرغم من ذلك إلا أنني كنت دائماً ما أقوم بطرح سؤالي الحائر، على أعضاء لجنة الانتخابات هل تنون الدخول فى العملية الانتخابية؟. سؤالي لم يكن مثبطاً لهمة اللجنة، بل كان تساؤلاً يلف كل المسرح السياسي المتأرجح أصلا!، الوضع الذي نود أن نعرف إلى أين يقودنا، كنت واضحاً وأود أن نبني الأمور على واقع معقول، لا على افتراض معلول، إلا أن أعضاء اللجنة كانوا أكثر رحابة مني! فيردون إننا نريد أن نكون جاهزين وفى النهاية الحزب يتخذ القرار المناسب بالمشاركة أو المقاطعة وإذا كان القرار بالمشاركة فعلى الأقل تكون المطلوبات الإجرائية مستوفاة، قبل أن يتجاوزنا الزمن ولا نستطيع اللحاق بالعملية. وفى حال المقاطعة فليس لدينا ما نخسره بل على العكس نكون قد شكلنا قاعدة معلومات مفيدة يمكن البناء عليها مستقبلا. هكذا كان منطق غرفة عمليات الانتخابات التابعة للحزب ولكنه لم يكن ليطمئنني خاصة وقد كنت من منطلق قناعاتى الشخصية الراسخة أرى بأن الدخول فى العملية الانتخابية فى ظل الوضع القائم حاليا والثغرات العديدة يعد مخاطرة غير محسوبة النتائج وقفزة فى المجهول، فكيف لسلوك ديمقراطي أن يقام على أرضية ديكتاتورية!، وكيف للحرية أن تولد من أبوين قاما على القهر، كان هذا المبدأ منطقياً بالنسبة لي، ولا أنكر أني قد حاولت جاهداً توسيع دائرة الرفض أو الممانعة لمبدأ الاندفاع، على الأقل أن يكون خيار المقاطعة موجوداً داخل

صفوف الحزب وفي هذا الصدد كنت سعيدًا بالمذكرة القانونية والسياسية التي أعدها الأستاذ علي محمود حسنين ودعا من خلالها لمقاطعة الانتخابات ، حيث قمت بترويجها وتوزيعها على أوسع نطاق حزبي ممكن، ولكن كانت محاولاتي بدون طائل يذكر، لأن الزخم العام والمد الجماهيرى الواسع كان متحمساً بشدة، للدخول فى العملية الانتخابية وكان سقف التوقعات عالياً لدى دوائر الحزب بعلو كعبها فى حصد نتائج الانتخابات وفوز العديد من مرشحيها فى الدوائر الانتخابية ومنصب الوالى فى عدد من الولايات الشمالية، ولم يكونوا يدركون أنهم على موعد مع القدر و الغدر الذى ضرب صناديق الاقتراع وقام بتزييف وتزوير إرادة الناخبين بصورة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً لدرجة أحرجت وأذهلت حتى العقلاء فى الحزب الحاكم نفسه، حتى أكبر متشائم الذي في رواية أخرى هو أنا، لم يكن يتوقع شيئاً من الذي حدث، غاية التوقع كان تزوير جزئي، قمع بسيط، ولكن الذي حدث كان كارثة!، ليتهم علموا من أمرهم يومها ما استقبلوا، ولكن الخطى نمشيها وقد كتبت .

بحكم عضويتى فى الهيئة القيادية لم أكن أخفى موقفى من العملية الانتخابية وضرورة مقاطعتها، وكنت حريصاً على تثبيت رأيى ووجهة نظرى حيثما حانت مناسبة لذلك، لا أخفيها أبداً، ولكني بالقدر نفسه كنت لا أثبط العزم من العمل، فأزاوج بين الرفض للمشاركة و الدفع باتجاه تمتين العمل الجماهيري وتفعيله، كاستغلال لهامش الحريات المتوقع. إجمالاً، فقد كنا نعمل على أساس أن خياراتنا مفتوحة وأننا سنتخذ القرار النهائى بموقف الحزب فى الوقت المناسب وبناءً على تطورات الأوضاع. وبالتالى لم أفقد الأمل إطلاقاً فى المقاطعة بالرغم من علو صوت المنادين بالمشاركة. ولكنى بدأت أحس وأشعر برجحان كفة خيار المشاركة على المقاطعة عندما عرضت لجنة الانتخابات على الهيئة القيادية كشفاً بأسماء المرشحين لمنصب الوالى التى وردت من لجان الحزب بالولايات لتقوم الهيئة القيادية حسب نص دستور الحزب باختيار من تراه مناسباً للمنصب، وبالفعل بدأت الهيئة القيادية فى عمليات المفاضلة وحسمت موضوع المرشحين لمنصب الوالى وحددت أسماؤهم وصدر بيان للرأى العام بهذا الصدد أُعلن فيه أسماء مرشحي الحزب

لولاة الولايات حيث ضم الحاج ميرغني عبد الرحمن لولاية كردفان، والأمير أحمد سعد عمر لولاية الخرطوم ، عثمان عمر الشريف لولاية الجزيرة ، أبو الحسن فرح للولاية الشمالية بروفسير بخاري الجعلي لولاية نهر النيل ، مجذوب أبو موسى لولاية كسلا ، التوم هجو لولاية سنار ، الدكتور صالح محمد علي لولاية النيل الأبيض، السلطان أسعد بحر الدين لولاية غرب دارفور ، الدكتور عبد الله أبو سن لولاية القضارف، ومنذ تلك اللحظة أدركت تماماً بأن حزبنا سيمضى فى هذا الطريق حتى نهايته وأنه قد قطع على نفسه فرصة التراجع بإعلانه أسماء الولاة، أي رفعت الأقلام وجفت الصحف!.

بانتهاء الهيئة القيادية من تسمية مرشحيها لمنصب الوالى لم يتبق فى جدول أعمالها سوى حسم موضوع مرشح الحزب لمنصب رئيس الجمهورية. وهذا البند قد أثار جدلاً كثيفاً فى الساحة السياسية وكان مادة إعلامية دسمة للكتاب والمحللين السياسيين الذين روجوا عبر وسائل الإعلام المختلفة أن الحزب الاتحادى الديمقراطى ليس لديه مرشح لرئاسة الجمهورية وأنه سيدعم مرشح المؤتمر الوطنى.

ووضعت قيادات الحزب فى حالة ملاحقة مستمرة لنفى هذه الأخبار والتأكيد على أن الحزب لن يدعم مرشحاً آخر وسيكون له مرشحه الخاص. ومع التأخير فى إعلان اسم مرشح الحزب فى الوقت الذى أعلنت فيه كل الأحزاب أسماء مرشحيها بدأ الإحباط يسيطر على الاتحاديين ويرتسم القلق بوضوح على وجوههم وملامحهم تنبئ خوفاً من أن يتحالف حزبهم مع المؤتمر الوطنى ويدعم مرشحه لرئاسة الجمهورية حسبما هو منشور بكثافة فى وسائل الإعلام ومتناول فى مجالس المدينة. وحسماً لهذا الجدل ووضع حد له قام الأستاذ بابكر عبد الرحمن المحامي عضو لجنة الانتخابات بالحديث لوسائل الإعلام نافياً بشدة أن يكون الحزب الاتحادى الديمقراطى مؤيداً لمرشح حزب المؤتمر الوطنى وموضحاً أنه لايوجد ما يستدعى ذلك ألبتة لأن حزبنا ليس من ضمن منظومة الأحزاب المتوالية مع المؤتمر الوطنى وقال أن رئيس الحزب مولانا الميرغنى حسب نص دستور حزبنا هو مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية أو من يختاره من أعضاء الحزب وليس من أحزاب أخرى. وبدلاً من أن تقفل هذه التصريحات الواضحة باب التكهنات والتسريبات الخاطئة فتحت باباً جديداً من الجدل لأن معظم الصحف صدرت بعناوين تشير إلى أن

الميرغنى سيكون هو مرشح الاتحادى الديمقراطى لرئاسة الجمهورية.

إزاء هذه البلبلة وجدت الهيئة القيادية للحزب نفسها مضطرة للدخول مباشرة فى مناقشة البند الخاص بمرشح الحزب لرئاسة الجمهورية، والذى قصدت فى البداية أن ترجئه إلى النهاية حتى يستبين لها الخيط الأبيض من الأسود، بالنسبة للعملية الانتخابية برمتها تجنباً لحدوث أى جدل أو خلاف داخل الحزب بسبب هذا البند. بالإضافة إلى البلبلة الإعلامية المثارة بشدة حول موقف الحزب من الانتخابات الرئاسية كان هناك عامل ضغط آخر ناتج من عدم تجاوب بعض لجان المفوضية بالولايات ورفضها اعتماد وثائق التزكية لمرشح الحزب لرئاسة الجمهورية ما لم يكتب فيها إسم المرشح ولعلها كانت حيلة من حزب المؤتمر الوطنى مستخدما أجهزة الدولة لمعرفة موقف الحزب النهائى ما إذا كان داعماً لمرشحه كما تردد وكما تتمنى بعض القيادات الاتحادية أم أنه غير ذلك. حاولت الهيئة القيادية عدم التجاوب مع الضغوط الخارجية والاستمرار فى جدول أعمالها وإرجاء مناقشة البند الخاص بالانتخابات الرئاسية إلى أن يحين وقته وقامت بتذليل وحل الإشكالية الخاصة باعتماد استمارات التزكية لمرشح الرئاسة عن طريق تدخل الدستوريين من وزراء ومعتمدين فى الولايات ولكن واجهتها مشكلة عدم وجود ممثلين للحزب فى معظم ولايات السودان ليقوموا بتذليل هذه العقبة وإقناع لجان مفوضية الانتخابات بالولايات باعتماد الاستمارات.

بحلول يوم الحسم وصلت الهيئة القيادية إلى مرحلة مناقشة البند المؤجل الخاص بتحديد موقف الحزب من الانتخابات الرئاسية. وحسب النظام الداخلى للهيئة القيادية فإن رئيس الحزب هو الذى يوجه الدعوة للاجتماع ويحدد زمانه ومكانه،ولذلك بعد أن فرغنا من اجتماع يوم ١٩/ ١/ ٢٠١٠م، فى الساعات الأولى من فجر يوم ٢٠/ ١/ ٢٠١٠ شكر السيد رئيس الحزب أعضاء الهيئة القيادية وعلى غير العادة لم يحدد لنا موعد الاجتماع اللاحق وإن اتفق معنا على أجندته وفى مقدمتها اختيار مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية، وقال لنا أن سكرتاريته ممثلة في الشقيق بكري الخليفة والشقيق خالد ميرغني ستتصل بنا لأخطارنا بموعد الاجتماع. ولاحظت وجود همس خافت لمدة طويلة فى

شكل حوار مبتسم بين مولانا السيد محمد عثمان الميرغنى وعضو الهيئة الحاج أحمد على أبوبكر عرفت فيما بعد تفاصيل ما دار فيه مستخدماً فضولى ومستغلاً وجودى مع حاج أحمد فى سيارته ذاهباً برفقته إلى منزلى، فسألته لماذا لم يحدد مولانا موعد الاجتماع لنكون على بينة حتى لا ندخل فى ارتباطات أخرى وما أكثرها؟ ثم سألته فيما كنتم تهمسون؟ قال لى : أنا عرفت من مولانا السيد أنه لن يترشح للرئاسة وأن السيد محمد الحسن الميرغنى لن يترشح كذلك ولا أيّ أحد من السادة المراغنة، فطلبت منه أن نعقد اجتماعاً ظهر الغد دون أن يتم إخطارك لأننا نريد أن نرشحك لهذا الموقع. عرفت الحقيقة وسكت دون أن أدخل معه فى جدل لا طائل منه لاسيما وأن آذان الفجر أوشك على النداء وهو يعلم موقفى الرافض للعملية الانتخابية برمتها، لم يكن الأمر جاداً، ولم يكن هناك وقت لأفكر فيه! فقد بلغ مني وقتها الإرهاق مبلغاً عظيما.

بالفعل التأم اجتماع الهيئة القيادية، ولم أدع له، وكنت في حوائجي، ومضت الساعات وفى صبيحة اليوم التالى كنت أستعد للسفر إلى البلد (البسابير وحجر العسل) ومعى مجموعة من قيادات الحزب والختمية من بينهم العمدة يوسف العوض بليلو والخليفة صلاح سر الختم،الخليفة سيدأحمد الخليفة الحسن،الزعيم عثمان جادين ،الخليفة عوض إبراهيم الكدقرى ،الشقيق وليد بكرى خرسهن وآخرين للمشاركة فى مناسبة اجتماعية،وقبل أن ينطلق موكبنا صوب البلد جاءنى اتصال هاتفى من مولانا السيد حيث طلب منى المجيء لمقابلة سيادته بعد صلاة الظهر لأمر هام .وقد شعرت بالحرج نظراً لالتزامى مع المجموعة للسفر إلى البلد فبادرت بلطف وقلت لمولانا السيد:أنا متوجه الآن الى حجر العسل والبسابير مع وفد من القيادات لشأن إجتماعى هام ولا أدرى متى نعود،فرجوته أن كون لقائنا بعد المغرب بدلاً عن بعد الظهر.فرد قائلاً: الأمر فى غاية الاستعجال هل يمكن أن تأتى الآن؟فقلت له:حاضر سيدى.

ولأنى كنت على بعد دقائق من دار مولانا السيد العامرة لم أتأخر حيث وصلت عند سيادته فى أقل من ربع الساعة. سلمت على سيادته ومعه بعض أفراد مكتبه فإستصحبنى إلى الصالون الداخلى وطلب منى أن أغلق الباب من خلفى. طبعاً كنت مستعداً مثل الطالب الذى كشفت له أسئلة الامتحان وكنت مهيأ لما سيطرح عليَّ لأنى أخذت به علماً من حديث حاج أحمد معى.

بدون مقدمات طويلة بدأ سيادة مولانا السيد فى تقديم الشكر لشخصى الضعيف والإشادة بالدور الذى قمت به فى مسيرة الحزب وقال لى ما شهدنا إلا بما علمنا وهذا ما عرفته عنك لسنوات طويلة وما يشهد به إخوانك فى الحزب الذين تحظى فى أوساطهم بقبول كبير، وقال لى هذه نعمة تستحق واجب الشكر وعليك أن تعطيها حقها وتحافظ عليها. ثم دلف إلى لب الموضوع وقال لى نحن بصدد تسمية مرشح للحزب لرئاسة الجمهورية ولا أخفى عليك أننى أجريت استطلاعات ومشاورات واسعة فوجدت إجماعاً عليك. وقبل أن أعرض هذا الأمر على الهيئة القيادية كان لازماً أن نقوم بمشاورتك ومعرفة وجهة نظرك.

شكرت سيادة مولانا السيد على هذه الثقة وقلت لسيادته هذا تكريم أعتز وأتشرف وأفخر به ولكن يا سيدى أنا لست من أنصار المشاركة فى العملية الانتخابية من الأساس أنا من أنصار المقاطعة. فقال لى لا تسبق الأحداث دعنا نكمل إجراءاتنا ونعلن أسماء مرشحينا ونستوفى مطلوبات العملية من كل جوانبها وبعد ذلك لكل حدث حديث ولكل مقام مقال وخياراتنا مفتوحة، وبإمكاننا أن نقاطع إذا رأينا فى ذلك مصلحة. ألم تسمع تهكمات البعض وسخريتهم من حزبنا وتحديهم لنا بأننا لن نجد مرشحين ولن نجد مزكين وان الناس قد انفضوا من حزبنا لمثل هؤلاء الرد العملى هو أن نستوفى كل المطلوبات والشروط حتى إذا قاطعنا أو انسحبنا لا يعودوا ليقولوا لأنهم عجزوا أن يجدوا مرشحين أو فشلوا فى أن يتحصلوا على المزكين المطلوبين.

انتقلت إلى موضوع آخر علّه يسعفنى فتكأت على الإمكانات المادية الشحيحة للحزب وقلت لسيادة مولانا إن الانتخابات تحتاج لتمويل وأنا اعلم أن إمكانات الحزب المالية شحيحة لا تفى بالمطلوب وضربت مثلاً للمقارنة بين آخر انتخابات ديمقراطية فى ١٩٨٦م وانتخابات ٢٠١٠م حيث خاض الحزب الأولى وكانت إمكاناته المالية أفضل بكثير من اليوم وكان يملك أسطولاً من السيارات فاقت المائة سيارة واليوم لا يملك ولا سيارة واحدة.

قاطعنى سيادته قائلا: قبل أن تكمل حديثك أنا لا أريد منك إجابة الآن اذهب أكمل مشوارك وفكر فى هذا الأمر ملياً وموعدنا غداً إن شاء الله. فودعته ولثمت كفه الشريفة وطلبت منه الدعاء، لأنى مسافر وانصرفت وأنا أردد إن غداً لناظره قريب.

شاورت بعض الأصدقاء المخلصين، بعضهم موجود هنا وبعضهم الآخر فى المنافى والمهاجر البعيدة، جميعهم نصح بقبول التكليف وخوض التجربة، وبعضهم كان متفائلاً بأن النصر سيكون حليفنا -وكأنها انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ومعبرة عن إرادة الأمة والشعب-. كنت «أساسق» بين أهل الرأي لأجد واحداً يشجعني على أن لا أقبل، أو يملكني حجة أستطيع بها مجاراة السيد و لعلي أقنع أعضاء الهيئة، فامتدت دائرة مشاوراتى لتشمل بعض الأصدقاء فى القوى السياسية السودانية الأخرى، والمستقلين وللحقيقة والتاريخ فقد حفزونى وشجعونى على قبول التكليف وذهب بعضهم إلى القول هذه بمثابه شهادة لك من حزبك تقديرا لنضالاتك وتضحياتك فلا ترفضها، لم أجد من يثبط عزم قومي! فليس هناك بد إذا من الوقوف لحمل الراية.

أتيت فى الموعد المضروب والكل ابتداءً من الحراسات فى الخارج ومروراً بكل من كان فى دار أبوجلابية تلك اللحظة قابلونى بالأحضان وبـ -أهلاً يا ريس-، مما يؤكد أن السياسة السودانية لا تعرف الأسرار وبصفة خاصة داخل الحزب الاتحادى الديمقراطى. طلبت منى السكرتارية أن أذهب لمقابلة مولانا السيد قبل بدء الاجتماع فذهبت وقابلته وسألنى عن البلد وأهلها ووضعها وأحوالها فقلت لهم أنهم بخير ولكنهم يشكون الظلم والقهر الذى يمارسه ضدهم المؤتمر الوطنى بحجة أنهم ختمية واتحاديين. ثم قال لى إن إخوانك فى انتظارنا لبدء اجتماع الهيئة القيادية وإن شاء الله تكون وصلت لرأى فى موضوع الأمس؟ قلت:والله يا سيدى أنا موقفى محدد وقلته أكثر من مرة وهو ألا نشارك....قاطعنى بحدة هذه المرة قائلاً: دعنا من المشاركة وعدمها هذه يا أخى لم يحن وقتها بعد نحن كما أوضحت لك نريد أن نستكمل ملف الانتخابات دون أن نترك فيه شيء ناقص...أم تريد أن يقال عنا أننا لم نسمى مرشحا لأننا ندعم زيد أو عمرو..... وفجأة ابتسم قائلاً إياك أن تفهم أن عمرو المعنى هنا هو عمر البشير..هذا مثل شائع وأنا لا أتعرض لأسماء أشخاص ولكنى أريد أن أسد هذا الباب أمام القيل والقال.

رغم نصائح الأصدقاء التى أسدوها لى إلا أنى وجدتها قاسية وصعبة على نفسى أن أقول وبكامل إرادتى إنى موافق على هذا التكليف وقبلته ولذلك قلت لمولانا السيد: ياسيدى أنت تعلم أنى ظللت طيلة حياتى جندياً مخلصاً لهذا الحزب لم تأمرنى قيادته

بشيء أو توكل لي مهام إلا وقمت بها وأنا لم أتغير ولم أتبدل ما زلت جندياً مطيعاً في صفوف هذا الحزب، ألبي كل طلباته وأنفذ كل أوامره، ولا يمكن أن أرد طلباً من سيادتك تحديداً...فنهض-سيادته- من كرسيه وقال لي «جزاك الله خيراً دي المحرية فيك ما خيبت ظننا..دعنا الآن ننتقل إلى الصالون الكبير لنبدأ اجتماع الهيئة القيادية».

خرجنا وفي الطريق إلى مقر الاجتماع، بدأت تنتزعني الهواجس والأفكار، وبدأت النظرات تتوجه إلي، بصفتي ممثلاً لها!، لم أكن متهيئاً لأكسر قناعتي بهذه السهولة، و لكنني كنت متهيئاً لتقديم القرابين للحزب، وتقديم ولاء الطاعة الأبدي، فلنمض إذا إلى قاعة الاجتماعات، لعل الله يكتب لنا الخير.

في الاجتماع، لم يحدث أكثر من أن تضافرت النظرات، وتواثقت الكلمات، واتفق الجميع، في إجماع أبهجني، وأزاح عني كل ثقيل، فإني لأبيع العمر لأرى الإجماع، الإجماع الذي يحن إليه مثلي أي اتحادي، طبع على حب الوحدة، والاتحاد.

بعد الخروج من الاجتماع، كانت المفاجأة، المفاجأة السارة، بل الطبع الاتحادي الأصيل، كنت بل كانت الأمة الاتحادية مع ملحمة جديدة وإشارة ستبقى أبداً في الوجدان، لوحة غير كثيرين يعملون من أجل تحقيقها وترسيخها أو حتى التمهيد لها، ولكنها اليوم تحققت بتمامها، وبدت ناصعة بهية، إنها الوحدة الاتحادية، إذ توافدت الفصائل الاتحادية الأخرى معلنة أصالتها بوقفتها معي بوصفي مرشحاً للحركة الاتحادية، أعلنت التزامها بتأييدي ودعمي، بوصفي امتداداً طبيعي لنضالات الحركة الاتحادية منذ عهد الزعيم الأزهري والشريف حسين الهندي و غيرهم، امتداداً للتاريخ الباذخ لحزب السودان الأول ولصمام أمانه، جاءوا وأنا أعلم أن قناعة الوحدة الإجرائية تأخرت، أنها تمر بمراحل صعبة هي في الطريق ولكن أمامها بعض المطالب، إلا أنهم اليوم قفزوا وتساموا وجاءوا ليتوحدوا خلف مرشحهم الذي يحمل اسمهم، جاءوا زرافات ووحدانا، كان هتافهم واحد، «حاتم حاكم للسودان»، «يا إنقاذ زمانك ولي نحن الحزب العمل الدولة»، أعلنت التيارات الاتحادية موقفها الداعم لترشيحي، واتصل بي منسوبوهم مؤكدين أنهم معي بالمال والرجال، بالعدة والعتاد، بالصبر والقوة، وقد صدقوا، بل أنه معظم مرشحي الحزب المسجل أعلنوا لي عدم التزامهم بقرار الدقير

الخاص بدعم مرشح المؤتمر الوطني، وطلبوا الاجتماع معى وقالوها بوضوح وأصالة: نحن اتحاديون ولا يمكن أن نوجه قواعدنا لعمر البشير وبالتالى نحن معك..

بدأ الجد، و حملت الراية، وانجلت الدهشة، وبدأت واثقاً أن مقام الأمس ليس بمقام اليوم، وكما ذكرت في فاتحة الكتاب، استحضرت معنى أن يضعك حزبك في طريق اصطفى له من قبل أعظم رجال السودان، الزعيم إسماعيل الأزهري و السيد أحمد الميرغني، رضي الله عنهما، رتبت الأوراق و كونت مكتبي الخاص الذي استند إليه، وضعت الخطط، كما بينا ذلك في حينه، و سارت الأمور على هذا المنحى من الإجراءات.

إلى أن جاء وقت تسليم الأوراق لاعتمادها من قبل المفوضية، كانت الأوراق قد جُهزت تجهيزاً جيداً، وأبلت لجنة الانتخابات بلاءً حسناً، حصلنا استمارات المزكين منهم، وبدا كل شئ جاهزاً.

كان صباحاً يدعو للتفاؤل، الشاي الصباحي العجيب، من يد الحاجة مريم البدوى (أم عوض) ، ودعوات الحفظ والبركة، و دفقات الحنان والمحبة، و وصايا بالثبات والصمود، من الوالدة حاجة السهوة السنجك وأن الناس إن قدموك لا تخذلهم، هي ترى في هذا الذي قدمه الآخرون، ابناً ، تريده أن يحمل اسم والده الشهيد، أن يحفظ تاريخ آبائه، أن يجعلهم فخورين به، رعاك الله يا أماه كم هذا الوجود سهل بدعائك!

الصباح يدعو للتفاؤل، فهل أبرك من فاتحة كاربة من مولانا السيد، انطلق بعدها الموكب من مسجد مولانا السيد علي الميرغني، أبو الوطنية، نحو مقر المفوضية القومية للانتخابات في حشد مهيب، وسط هتافات و تأييد، دخلنا المفوضية، ودفعنا رسومنا وأكدنا جدارتنا ، فقد كنت صاحب أكبر عدد من المزكين لترشيحى من ولايات السودان المختلفة حيث بلغ العدد أكثر من ٦٠ ألف بالرغم من أننا واجهنا بعض الصعوبات والعوائق، الطبيعية منها و المدبرة، فمثلاً واجهتنا مشكلة فى جنوب السودان حيث جمع مندوبونا استمارات التزكية المطلوبة، وأكثر منها بكثير، ولكنهم لم يجدوا وسيلة مواصلات للخرطوم! اضطررنا لاستئجار طائرة خاصة من الخرطوم إلى الجنوب ذهابا وإيابا لتحضر الاستمارات بتكلفة فاقت الثلاثين ألف دولار أمريكى، بهذا لم تكن العقبة حلت، بل كانت العقبة الأكبر أن شركة الطيران تتطلب معرفة سبب السفر والغرض منه، وأسماء الركاب، ولعله من البديهي أن كل الشركات تصب معلوماتها لدى الأجهزة الأمنية؛

لذلك حرصنا على التكتم التام،ولأن الحرب خدعة، قلنا لهم أن الطائرة لنقل وفد تجاري يريد مقابلة بعض الجنوبيين فى المطار فقط ويعود، أما الأفراد الذين كلفناهم بالمهمة فهم من كودار الحزب الشبابية التي لم تعهد للإعلام ولا الأجهزة الأمنية، طلبنا منهم أن يرتدوا (Full suit) للتمويه والتغطية، لم تكن تلك العقبة الوحيدة، بل ان مندوبنا القادم من جنوب كردفان انقلبت السيارة التى تقله ومعه الأرانيك مما أربك حسابات لجنة الانتخابات خاصة وانه لم يتبق سوى ساعات قليلة لتسليم الأوراق، ملافاةً لذلك تم إرسال إسعاف وسيارة سريعة لإحضار الأوراق وقام على السيد وبابكر عبدالرحمن مندوبا الحزب لدى مفوضية الانتخابات بتسليم الاستمارات التى بحوزتهما وأكدوا للجنة أنها عندما تفرغ من عدها وحصرها ومراجعتها تكون أوراق جنوب كردفان قد وصلت، وهذا ماتم بالفعل.

قبل أن أتحدث عن ما بعد العودة ولقاء الجماهير الأول؛ أذكر طرفة «مشروع الوزير» وهو لقب استعرته من الصديق الدكتور جلال محمد أحمد الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات الذى كان يخاطبنى بمشروع الوزير كلما ألتقيه وذلك فى أعقاب إشاعة راجت بأن هناك تعديلاً وزارياً فى حصة التجمع بحكومة الوحدة الوطنية وعلى إثره سيعين شخصى وزيراً. وعندما دخلت عليه لاعتماد ترشيحى لرئاسة الجمهورية قال لى من اليوم نقول مشروع الرئيس ولو قامت المفوضية بما ينبغى عليها لكان مشروع الرئيس اليوم رئيساً رغم أنف التزوير. وإن كنا قد خسرنا معركة الانتخابات بالتزوير إلا إننا ربحنا معركة بناء الحزب وتفعيله على مستوى السودان. ولأنى سياسى ومهموم ومشغول بالعمل العام والحزبى منذ سنوات طويلة لم يكن الترشيح بمثابة انحراف عن مسارى الأصلى بل كان تجربة مفيدة بالنسبة لى تمكنت خلالها من زيادة وتنمية مهاراتى الخطابية ومنحنى الفرصة الكاملة للحصول على معلومات متنوعة وبيانات دقيقة كنت لا اعلم تفاصيلها وبالتالى رفع مداركى ووسع دائرة معرفتى وثقافتى وهذا كان مصدر استمتاع بالنسبة لى خلال العملية الانتخابية إذ كنت مثل الطالب أذاكر يوميا وأطلع على تخصصات شتى وعلوم مختلفة.كما أنه متعنى بحصانة خولت لى تجاوز الحدود البيروقراطية والإجراءات التقليدية فى النقد متسلحا بالمعلومات التى تحصلت عليها.

هل ترشيحي - مناورة الهدف منها الانسحاب للبشير؟

■ ■ ■

كانت وسائل الإعلام تردد جازمة أن الحزب الاتحادى الديمقراطى لن يرشح شخصاً لرئاسة الجمهورية لأنه متحالف مع المؤتمر الوطنى وداعم لمرشحه.فجاء خبر ترشيح الحزب لحاتم السر مخالفاً لكل توقعات وتكهنات الكتاب والمحليين إلا أنهم ما انفكوا يرددون وبشدة أن ترشيح حاتم السر مناورة من جانب الاتحادى وأنه سيتم سحبه لصالح عمر البشير.

وظللت أوضح وأشرح فى كل مناسبة لماذا سمى الحزب الاتحادى مرشحه للرئاسة ولماذا لا ندعم مرشح المؤتمر الوطنى ووصلت فى بعض المراحل إلى دعوة مرشح المؤتمر الوطنى للتنازل لصالح مرشح الاتحادى الديمقراطى وأسهبت فى شرح فوائد ذلك بالنسبة للمواطن والوطن وقلت أن مرشح الوطنى ملاحق بواسطة المحكمة الجنائية مما يعيق تصريف شؤون الدولة ومواجه بتقرير المصير الذى سيؤدى فى ظل وجود المؤتمر الوطنى إلى انفصال الجنوب ولكل هذه الأسباب فإننا ندعو المؤتمر الوطنى لسحب مرشحه للرئاسة ودعم مرشح الاتحادى الديمقراطى حفاظا على وحدة التراب السودانى وتفعيلا لدور مؤسسات وأجهزة الدولة الرئاسية.

وظل الإعلام وبالذات التابع للمؤتمر الوطنى يردد اسطوانته المشروخة بان ترشيحى مناورة الغرض منها الانسحاب فى أى وقت وذهب احد كتاب الأعمدة إلى القول أن الميرغنى إذا ترشح يصعب عليه الانسحاب للبشير لذلك رشح حاتم وهو يضمن ولاؤه له فمتى ما طلب منه الانسحاب فسوف ينسحب.

ظل هذا السؤال يتردد باستمرار وظلت قيادات الحزب تنفى صحته وفى حوار صحفى أجرته صحيفة الصحافة يوم ٧مارس ٢٠١٠م مع أمين القطاع السياسى للحزب

الاتحادى الديمقراطى ومرشحه بدائرة الدبة بالولاية الشمالية الأستاذ طه على البشير سأله رئيس التحرير قائلا: يذهب البعض إلى أن ترشيح حاتم السر لرئاسة الجمهورية ما هو إلا مناورة هدف من خلالها الحزب إلى تحقيق مكاسب سياسية؟

وأعتقد أنه كان مهذباً فى سؤاله لأن بعض الإعلاميين أشاعوا أن الهدف من الترشيح تحقيق مكاسب مالية للحزب ببيع المنصب للبشير. وكان رد الأستاذ طه على البشير بالنفى القاطع لصحة هذا الحديث والتأكيد على أن قرار ترشيح حاتم السر اتخذته مؤسسات الحزب على كافة مستوياته وليس هناك أى مناورة فى هذا الأمر.